



الجهود المبذولة للقضاء على حالات الوفيات والأمراض النفاسية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد حقق القطاع الصحي في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر أربعة عقود من الزمن تطورات كبيرة في مجال الخدمات الصحية: الأولية، والثانوية والثالثية وبشقيها: الوقائي والعلاجي وخاصة في مجال الأمومة والطفولة، حيث أصبحت تضاهي أفضل المستويات العالمية، ومن الشواهد على ذلك أن منظمة الصحة العالمية قد اختارت في عام 1996 مدينتي أبوظبي ودبي ضمن أفضل ثلاث مدن صحية على مستوى إقليم شرق المتوسط.

إذ عملت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها على استكمال هيكل البنية التحتية المطلوبة للانطلاق في مجال التنمية من خلال تشييد العديد من المستشفيات والمجمعات الطبية، والاهتمام بالتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال، والحرص على اقتناء أحدث التكنولوجيا الطبية. وتعتبر وزارة الصحة على المستوى الاتحادي وهيئة الصحة في إمارة أبوظبي ودبي الروافد الأساسية في هذا المجال باعتبارها الجهات الرسمية المعنية بتنظيم القطاع الصحي في الدولة.

وقد كان للمرأة الإماراتية نصيباً من هذا التقدم باعتبارها عنصر فاعل في المجتمع. إذ تشير آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصحة إلى أن العمر المتوقع للإناث عند الولادة 78.81 عاماً سنة 2008، وأن وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس بلغت الصفر منذ 2004، وأن نسبة الولادة التي تجري تحت إشراف موظفي الصحة بلغت 100% منذ عام 2005.

ويرجع هذا التقدم المحرز في مجال القضاء على حالات الوفيات والأمراض النفاسية، إلى رؤية وإستراتيجية حكومة الدولة الإمارات العربية المتحدة التي تركز بشكل محوري على الرعاية والاهتمام بالموارد البشرية وتوفير أفضل الخدمات وسبل الرفاه لها. وقد ترجمت هذه الإستراتيجية إلى خطط عمل وبرامج تأخذ في عين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي في دراسة وتحليل احتياجات المرأة.

فقد حرصت الجهات المعنية إلى توفير مستشفيات ومراكز متخصصة في مجال رعاية الأمومة والطفولة؛ حيث بلغ عدد مراكز الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة (11)

مركزاً و(83) وحدة رعاية أمومة، كما أن هناك عدد من المستشفيات المتخصصة في مجال التوليد.

حيث يتم متابعة السيدات الحوامل من خلال مراكز ووحدات الأمومة والطفولة بالمراكز الصحية الأولية، بجانب المؤسسات الصحية والمستشفيات العامة والمتخصصة في أمراض النساء والتوليد، منذ بداية الحمل وحتى الشهر الثامن، ثم تحول بعد ذلك إلى المستشفى الذي ستتم فيه الولادة، وتقوم طبيبات الرعاية بتحويل المرأة الحامل فوراً في حالة ظهور أي ظواهر غير طبيعية وفي حالات الحمل ذات الخطورة العالية إلى المستشفيات المتخصصة لمتابعة الحمل تحت إشراف طبي مستمر، ومن ضمن الخدمات التي تقدم للحامل:

- الكشف الطبي الشامل، ويشمل قياس الوزن والطول والكشف على الأسنان.
- الفحوصات المعملية (بول للسكر والزلال، والدم: للهيموجلوبين، عامل الريزوس والالتهاب الكبدي ب، فحص الدم الكامل، HIV).
- التأكد من سلامة الجنين ونموه الطبيعي داخل الرحم، (عن طريق الأشعة التلفزيونية للرحم، سماع دقات قلب الجنين).
- التحضير للرضاعة الطبيعية عن طريق تقديم التوعية الصحية اللازمة.
- تقديم العلاج اللازم لبعض الحالات البسيطة، بالإضافة إلى الفيتامينات والأملاح المعدنية.

هذا بالإضافة إلى الخدمات الصحية التي تقدم للأطفال أقل من 5 سنوات وتشمل قياس النمو والتطور، والتطعيمات حسب البرنامج الوطني الموسع للتطعيمات، والبرامج التثقيفية المتعلقة بالغذاء للأطفال وتشمل الرضاعة الطبيعية بجانب الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية ومتابعة الحالات المكتشفة وعلاجها، ولا تقتصر رعاية

الأم على فترة الحمل ولكن تمتد إلى فترة ما بعد الولادة. حيث تقوم الأم بمراجعة المركز الصحي للتأكد من عدم وجود مضاعفات تتعلق بالولادة وأيضاً لدعم وتشجيع الرضاعة الطبيعية، بالإضافة إلى الرعاية المقدمة للمولود.

أضف إلى ذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بإعلان الأمم المتحدة السياسي بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" لعام 2001. على الرغم من أن مرض "الإيدز" والعدوى بفيروسه لا يمثل مشكلة صحية وطنية في الدولة. فقد انتهجت دولة الإمارات منذ عام 1985 استراتيجيات وطنية فاعلة لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية، تضمنت تقديم الدعم المعنوي والمادي والاجتماعي والعلاجي وتوفير الأدوية والعقاقير المعالجة وتنفيذ بروتوكولات المعالجة بالأدوية المركبة وتوفير سبل الوقاية من المضاعفات المصاحبة للمرض للمصابين وحماية عائلاتهم مما أدى إلى المحافظة على المعدلات المنخفضة للمرض وهو ما أكدته آخر تقارير منظمة الصحة العالمية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تهتم بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل وعلى مستوى الإمارات، وأن يتم النمو الاجتماعي المتوازن جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية. فالإمارات تتميز بارتفاع مستويات المعيشة عموماً؛ أي أن معدلات الفقر في الدولة متدنية جداً وتكاد لا تذكر، وهذا ما تؤكد عليه التقارير الدورية للأهداف التنموية للألفية، وبالتالي فإن مسألة الفقر لا تشكل تحدياً أمام حصول المرأة في دولة الإمارات على الرعاية الصحية التي تكون سبباً في وفيات النفاس.

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار المتعلقة بالرعاية الصحية؛ فإن المرأة الإماراتية تتبوأ مناصب قيادية في المؤسسات الصحية. إذ تشير إحصائيات الهيئة الاتحادية للموارد البشرية إلى أن المرأة تشكل 47% من أصحاب الوظائف الإدارية العليا بوزارة الصحة.

وبشكل عام تحرص المؤسسات الصحية ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية المنتشرة في مختلف إمارات الدولة على تنفيذ برامج توعوية وإرشادية في المجالات الصحية بما فيها رعاية الأمومة والطفولة. وفي هذا الإطار فقد وقع



الاتحاد النسائي العام مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة من أجل التعاون وتعزيز الخدمات المقدمة للمرأة وذلك ضمن استراتيجية للاتحاد النسائي العام لإدماج منظور النوع الاجتماعي في التنمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم حالياً بإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة تهدف إلى وضع الإطار العام الخطط والبرامج الرامية إلى الحفاظ على صحة وبقاء الأمومة والطفولة؛ إذ أن من أهم التحديات التي تواجه الدولة هو الحفاظ على استدامة التقدم المحرز في مجال الرعاية الصحية لمقدمة للأمهات.